

محمود محمد طه :

دراسة تاريخية في نشاطه وفكره السياسي في السودان

أ.م.د. زاكر محي الدين عبد الله *

تأريخ القبول: 2007/3/15

تأريخ التقديم: 2006/11/13

ظهر محمود محمد طه من بين مجموعة من الشخصيات التي برزت وتركت بصماتها الواضحة على الفكر السياسي السوداني المعاصر. حاول من خلالها تقديم إضاءة جديدة لتأريخ هذا الفكر أثارت جدلاً واسعاً بين التأييد والمعارضة والرفض، وكانت سبباً رئيساً في تقديمه حياته ثمناً لتلك الإضاءة، التي يحاول هذا البحث الوقوف على أبرزها في محاولة لتقييم نشاطه وجهده على ساحة الفكر والسياسة السودانية المعاصرة.

الولادة والنشأة :

ولد في مدينة رفاعة الواقعة شرق العاصمة الخرطوم عام 1909، وتلقى فيها تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم التحق بكلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم لاحقاً) بكلية الهندسة وتخرج منها بتفوق عام 1936 مهندساً، عمل بعدها في مصلحة سكك حديد السودان بمدينة عطبرة، إلا أنه ترك عمله عام 1941، وتفرغ لممارسة عمله الخاص حتى عام 1966، حيث عكف بعدها على التأليف ونشر الفكر السياسي الخاص به ⁽¹⁾، بعد أن أثرى نفسه فكراً – وكما قال – بسنة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وما كتبه الإمام الغزالي، وكذلك ما كتبه كارل ماركس

* قسم التأريخ / كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) لتفاصيل أوفى عن نشأته ودراسته ينظر: موقع الفكر الجمهوري على شبكة المعلومات

الدولية (الانترنت). www.alfikra.org.

وليين وغيرهم من أصحاب الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي من الكتاب والمفكرين الأوربيين⁽¹⁾. ولعل هذا يفسر لنا محاولة صياغة فكر خاص به يقوم على المزوجة أو التلاحم ما بين التوجهات الإسلامية والأفكار والمبادئ الفكرية والسياسية السائدة آنذاك.

بدايات الوعي السياسي وتأسيس الحزب الجمهوري :

حفلت حقبة الأربعينيات من القرن العشرين بنشاط سياسي وفكري في السودان، وأثرت هذه المدة ظهور العديد من الشخصيات الفكرية والسياسية التي لعبت دوراً هاماً في هذه المرحلة، كان من بينهم محمود محمد طه - الذي تزعم الحزب الجمهوري وتولى رسم منطلقاته الفكرية وأهدافه واقترن اسمه به منذ بدايات عمله السياسي.

تأسس الحزب الجمهوري، على اثر اجتماع مجموعة من الطلبة والشباب السودانيين ممن عرفوا آنذاك (بالخريجين) في يوم الجمعة 26 تشرين أول 1945

(1) محجوب كرار، "محمود محمد طه في حوار صوفي مع مستر هود جكنز"، صحيفة

الصحافة، الخرطوم، 16 كانون أول 1972.

في مقر مؤتمر الخريجين العام⁽¹⁾ بالخرطوم، حيث تم الاتفاق فيه على تأسيس الحزب وانتخاب المهندس محمود محمد طه رئيساً له⁽²⁾.

تبني الحزب شعار (الحرية لنا ولسوانا)، وأعلن مبادئه التي انتهجت ما أطلق عليه "المذهبية الإسلامية وقوامها الحرية الفردية المطلقة، والعدالة الاجتماعية الشاملة"، كما دعا الحزب أيضاً إلى الجلاء التام للقوات البريطانية والمصرية المشتركة، وتأسيس حكومة سودانية حرة ديمقراطية، وتحقيق الوحدة الوطنية وترقية الفرد على أساس اعتماد النظام الجمهوري. وبذلك يكون الحزب أول من دعا إلى تبني النظام الجمهوري في السودان، على خلاف الأحزاب الاتحادية والانفصالية الأخرى التي دعت إلى إقامة حكم ملكي أو الارتباط بالتاج المصري⁽³⁾.

يقوم الفكر الجمهوري، حسب ما أكد محمود محمد طه، على إحداث تغييرات شاملة في الحياة والشريعة والمعاملات على أساس المعاصرة والأخذ بالجوانب الإنسانية الحديثة، كما أكد أيضاً على أن حزبه، حركة سياسية دينية تعتمد الإقناع والمحاورة مع الجميع⁽⁴⁾.

(1) انبثق المؤتمر في 12 شباط 1938 على اثر الاجتماع الذي حضره (1180) خريجاً من كل أنحاء السودان. وتم فيه إقرار الدستور الخاص بالمؤتمر، وكان من أهدافه السهر على مصالح السودان والخريجين، مع إبداء بعض الاهتمام بالشؤون السياسية، رغم معارضة السلطات البريطانية. أصبح المؤتمر فيما بعد نواة الأحزاب السياسية الرئيسية التي تشكلت عشية الاستقلال في السودان. للتفاصيل ينظر: غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان 1924 – 1958، ط1، مؤسسة ايف للطباعة (بيروت – 1981)، ص84-87.

(2) محمود محمد طه، السفر الأول، أم درمان، 1945. ص 1-5، نقلًا عن موقع الفكر الجمهوري.

(3) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية خلال ثلاثين عاما 1945-1975، أم درمان، 1975، ص 2 وما بعدها.

(4) للتفاصيل ينظر: إجاباته على أسئلة الأستاذ جون فول "Questions From. Mr"

المواجهة مع الإدارة البريطانية الاستعمارية :

دخل محمود محمد طه، بعد تزعمه للحزب الجمهوري، في مواجهة مباشرة مع الإدارة البريطانية منذ عرفت في أدبيات الحزب بسياسة (ملئ فراغ الحماس) من خلال تنظيم وقيادة التظاهرات المعادية للإدارة البريطانية الاستعمارية في السودان⁽¹⁾.

على اثر ذلك، تم اعتقاله وبعض رفاقه في حزيران 1946، قدم بعدها للمحاكمة، وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد. فكان بذلك أول سجين سياسي في الحركة الوطنية السودانية ضد الاستعمار. ويرى بعضهم أن استمراره معتقلا في السجن، عائد إلى إصراره في رفض توقيع أي تعهد ينص على عدم ممارسته النشاط السياسي المعادي للسياسة البريطانية. إلا أن السلطات البريطانية سرعان ما رضخت أمام الضغوطات الشعبية التي قادها رفاقه في الحزب الجمهوري، فأطلقت سراحه بعد 50 يوما من اعتقاله⁽²⁾.

إلا انه سرعان ما أعيد اعتقاله مرة أخرى في 16 تشرين أول 1946، وذلك لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد في إطار سياسي على خلفية الحملة الكبيرة التي قادها لإخراج امرأة سودانية من السجن في مدينة رفاعة، التي أمرت السلطة باعتقالها وتقديمها للمحاكمة، لممارستها الختان (الخضاب الفرعوني) تجاه إحدى بناتها، وهي بذلك تخالف الحظر الذي ينص عليه قانون منع الخضاب الفرعوني الصادر آنذاك. وكان في موقفه هذا والحملة التي قادها، قد لفت انتباه العديد من

John Voll and Answers From Ustaz Mahmoud Mohammed taha.

[www. al Fikra. org](http://www.alFikra.org). Biography.

- (1) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق 000، ص 10 وما بعدها.
- (2) سيرة الأستاذ محمد محمود طه" في موقع الفكر الجمهوري على شبكة المعلوماتية (الانترنت)، ص 1-3.

الشخصيات، والتف حوله العديد من المؤيدين والمناصرين، على الرغم من قضائه حكماً بالسجن لمدة عامين من جرائها⁽¹⁾.

خرج بعدها في عام 1949، وهو يحمل - وكما تؤكد أدبيات الحزب - منطلقات فكرية دينية وسياسية واجتماعية جديدة. ويبدو أنها صقلت أكثر، اثر إقدامه على اعتزال الناس والاختلاء بنفسه في مسقط رأسه في مدينة رفاعه. مارس خلالها نهج الصوفية في العبادة، والتحنث والصوم لمدة ثلاثة أعوام، وتحديدًا إلى تشرين الثاني 1951، خرج بعدها بشخصية جديدة ذات منطلقات فكرية تجديدية بعد أن نضجت في ذهنه معالم فكره تجمع بين الأفكار السياسية الحديثة التي ظهرت آنذاك كالشيوعية والرأسمالية وغيرها، والتصوف الإسلامي⁽²⁾. كما اعتبر محمود محمد طه خلوته هذه بمثابة "اتصال مؤقت مع الله ليعود بعده الصوفي ويأخذ المجتمع معه. . . فالصوفي يخلو إلى الله ليبيّن شخصيته، ثم يبرز لخدمة المجتمع في جلوته"⁽³⁾.

إن فكرة الخلوة، داعبت مخيلة الكثيرين من المفكرين السياسيين في السودان، وإن الهدف من وراء ذلك لف أنفسهم بهالة من الغموض المثير للانتباه، وبما يجعل

(1) المصدر نفسه، ص 3 - وما بعدها؛ عادل عبد العاطي، "تأملات في أفق المعرفة والشهادة حول حياة واستشهاد محمود محمد طه"، موقع عادل عبد العاطي على شبكة المعلوماتية (الانترنت).

www.abdelaati.net.

(2) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق 000، ص 7-15.

(3) محجوب كرار، المصدر السابق.

أفكارهم أكثر قبولاً وانجذاباً من أتباعهم. وفي التأريخ السوداني الحديث والمعاصر نماذج عديدة من هذا النوع من الخلوات (1).

يبدو أن تبني الدعوة للنظام الجمهوري، جاء محاولة توفيقية بين مواقف عدة ظهرت آنذاك بجلاء، لعل من أبرزها مواقف الأحزاب الطائفية بشقيها من جهة، والداعية إلى اعتماد نظام حكم يستند على الدعم الشعبي لطائفتي (الخنمية) و (الأنصار)، تحت مظلة الحكم الاتحادي أو قيام نظام ملكي مدعوم من قبل بريطانيا (2). ففي بيان صادر بتاريخ 18 شباط 1946، عاب محمود محمد طه على زعماء هاتين الطائفتين. مواقفهما هذه بقوله: "يا جماعة الأشقاء ويا جماعة الأمة. . . أيها القاسمون البلاد باسم الخدمة الوطنية. . . أيها المرددون النعمة المشؤومة، نعمة الطائفية البغيضة. . . انتم تلتمسون الحرية بالانتماء إلى المصريين، وانتم تلتمسون الملك بالبقاء تحت الإنكليز. فإذا اجتمعت كلمتكم فإنما تجتمع على إبقاء المصريين والإنكليز معاً" (3).

(1) شهد تأريخ السودان الحديث والمعاصر العديد من هؤلاء، لعل من أبرزهم محمد أحمد المهدي، والرئيس جعفر نميري، الذي اختلى بنفسه لمدة شهر ثم خرج بعدها. بقوانين "الشريعة الإسلامية" المثيرة للجدل في السودان. للتفاصيل: ب.م. هولت، المهديّة في السودان، ترجمة جميل عبد، مراجعة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الفكر العربي للنشر، صفحات متعددة؛ منصور خالد، الفجر الكاذب، دار الهلال، لام. لات، ص 75 وما بعدها.

(2) نعني بها الأحزاب المنبثقة من رحم هاتين الطائفتين القائمتين على أساس صوفي وليس على أساس طائفي حيث شكل الأنصار القاعدة الشعبية لطائفة المهديّة والتي أسست حزب الأمة الذي كان يدعو آنذاك باستقلال السودان وإقامة نظام ملكي يكون على رأسه عبد الرحمن المهدي. في حين شكلت الخنمية قاعدة الطائفة الثانية (الخنمية) التي تزعمها آنذاك علي عثمان الميرغني، التي طالبت بالاتحاد مع مصر في ظل التاج المصري. للتفاصيل ينظر: غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان 1924 - 1956، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، 1981، ص ص 105-221.

(3) انظر نص البيان على موقع الفكر الجمهوري، 000 المصدر السابق.

عاود الحزب الجمهوري نشاطه السياسي باجتماع عقد في 30 تشرين الثاني 1951, وبدأ يقدم تفاصيل فكره السياسي فيما عرف بأدبياته بـ "نهج ملئ فراغ الفكر بعد أن دب النشاط في الحركة السياسية", بصورة حاول فيها إبراز فهم جديد للإسلام "كمذهبية تحل مشاكل الإنسان المعاصر". انطلاقاً من السودان إلى أنحاء العالم. وفي البيان ذاته أكد على أن حزبه يقوم على: "دعوة إلى فكره. . . والجمهوريون ارتضوا هذه الفكرة وارتبطوا بها وعملوا على تحقيقها. . . من نظام يكفل العدالة الاجتماعية والحرية الفردية" (1).

من خلال هذه الأفكار, حاول محمود محمد طه أن يقدم موقفاً وسطاً بين الموقفين السابقين من مسألة تحديد العلاقة بين السودان ومصر, وتوضح الصورة أكثر في البيان الصادر في 14 تشرين الثاني 1946, حيث حدد نمط هذه العلاقة, بالقول: "أن الحزب يؤمن بالسودان أيماناً لا حد له وأنه يريد له استقلالاً تاماً كاملاً من ريقة الاستعمار", ومضى يقول وبشكل واضح: "نحن والمصريون طلاب حرية وزملاء جهاد عدونا واحد, هو الاستعمار البريطاني, ينبغي أن نتفق على جهاده لنكون أحراراً في بلادنا وليكونوا هم أحراراً في بلادهم. . . نريد أن يكون السودان للسودانيين قولاً وفعلاً".

في أواخر عام 1955, وعشية حصول السودان على استقلاله عام 1956, اصدر محمود محمد طه كتابه الموسوم (أسس دستور السودان), نادى فيه بقيام "جمهورية رئاسية فدرالية ديمقراطية واشتراكية". وبذلك يكون أول من نادى بالفدرالية والحكم غير المباشر بالسودان. في كتابه هذا حاول شرح موقف الحزب الجمهوري من السيادة وحكم الشعب والمسؤولية المترتبة عليها. وفي مقدمة الكتاب

(1) انظر نص البيان المنشور عام 1951, على موقع الفكر الجمهوري على شبكة المعلوماتية (الانترنت), المصدر السابق.

أشار إلى أن دستوره (دستور إسلامي): "يستند إلى القرآن وحده، ولاسيما انه يكون في آن واحد دستوراً للفرد ودستوراً للجماعة" (1).

برر طه دعوته للفدرالية بتأكيده على أن السودان قطر شاسع وان أدارته إدارة مركزية غير ميسورة، فضلاً عن " ما تفوته المركزية على الأفراد من فرص التمدن والتزقي والتقدم". ولمعالجة ذلك اقترح تقسيم السودان إلى خمس ولايات هي، ولايات الوسط والشمالية والشرقية والغربية والجنوبية وتقسيم كل ولاية إلى مقاطعتين، ومنح كل ولاية حكماً ذاتياً يتوقف مقداره على مستواها ومقدرتها على ممارسته (2).

وفقاً لما قدمه في كتابه هذا، تم اختياره ممثلاً عن الحزب الجمهوري في اللجنة الخاصة التي أعدتها الحكومة في عام 1955 لصياغة مسودة دستور السودان المقرة بعد الاستقلال. إلا انه سرعان ما قدم استقالته منها احتجاجاً على تدخلات السلطة التنفيذية للتأثير على اللجنة (3)، وعدّ أن ما صيغ من بنود الدستور آنذاك جاءت بحسب رغبات الأحزاب الطائفية وأهدافها المسيطرة على السلطة في السودان، على حساب طموحات القوى السياسية الأخرى (4). ولعله في موقفه هذا، فتح الباب على مصراعيه، ومنذ وقت مبكر، أمام القوى المناهضة له التي يدعوها (بالطائفية)، لترسخ موقفاً معارضاً له ولمبادئه.

الإسهامات الفكرية التجديدية :

(1) للتفاصيل أكثر حول هذا الكتاب والأبواب التي تضمنها ينظر: محمود محمد طه، أسس دستور السودان، ط2، أم درمان، 1968 . ص 3 وما بعدها، نقلاً عن موقع الفكر الجمهوري.

(2) للتفاصيل :طه، أسس دستور السودان 000، الفصول: السادس إلى الثالث عشر، ص 25 وما بعدها.

(3) للتفاصيل عن ظروف تأسيس هذه اللجنة والقوى الفاعلة فيها ينظر :-

الشافعي محمد بشير، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية، ج1، منشأة المعارف الإسكندرية، 1970، ص ص 8-15.

(4) الإخوان الجمهوريون، المصدر السابق، ص 20 وما بعدها.

المتتبع لنشاط الحزب الجمهوري (الإخوان الجمهوريون فيما بعد)، يجد غلبة إرهابات زعيمه الفكرية على مقررات الحزب وبرامجه ونشاطاته، الذي بات يعرف في السودان بشخص زعيمه، المعروف بغزارة إصداراته الفكرية والسياسية التي تعرّض من خلالها لشتى القضايا والمواقف الفكرية والسياسية التي عاصرها آنذاك، وبلورها على شكل رسائل وبيانات وكتيبات صغيرة يقوم بتلقينها تلقيناً مباشراً لأتباعه، حتى تحفظ عن ظهر غيب. فكانوا يرددونها في الاجتماعات والنوادي العامة، على الرغم من محدودية عددهم، بين أوساط المثقفين السودانيين، وذلك لما تضمنته دعوتهم من منهج فكري ديني تجديدي مغاير لما اعتاده عليه الناس، وعده الكثير من السودانيين مخالفاً للعقيدة ووقفوا ضده (1).

فالملاحظ على أفكاره، تماثلها في مجملها مع جوهر أفكار الصوفية، وكذلك مع الواقع السوداني الخاص الذي يميل شعبه في غالبته إلى الصوفية في فطرته. ولكنه وفي مرحلة لاحقة نفى أن يكون قد تأثر بكبار الصوفية كـ (ابن عربي وغيره). مؤكداً "إن فكره جديد كل الجدة وان الصوفية الحقّة عنده هي ليست كما اعتاد الناس عليها" (2). وربما كان السبب في ذلك موقفه المعادي والمعارض للأحزاب الطائفية.

إن الفكرة التي آمن بها محمود محمد طه وأتباعه، حاولوا طرحها كأفكار إسلامية جديدة في إطار ليبرالي جمهوري – حسب زعمهم – وتأتي بوصفها محاولة لتقديم رؤى توفيقية إسلامية جديدة، بين الرؤى الغربية الرأسمالية والرؤى [الشرقية الشيوعية]، وإن كانت بحسب طروحاته وجهان لعملة واحدة. وتقوم رؤيته على "التقارب بين المادية الغربية وإفراط [الروحانية الشرقية]"، وذلك ببعث الإسلام من جديد. لقد أوضح فكرته هذه في كتابه الموسوم (قل هذه سبيلي) الصادر عام 1952، مبيناً أن الدعوة الإسلامية "عائدة وراجعة". دعوة لمدينة

(1) منتديات النيلين، "محمود محمد طه 000 هل هو داعية أم ملحد" موقع النيلين على شبكة المعلوماتية (الانترنت)، www.alnilin.com

(2) بكري خضر، "عالم الراغبين عن الدنيا"، صحيفة السودان الجديد، الخرطوم، 24 آذار 1973.

جديدة تختلف عن المدنية الغربية الحالية المقسمة بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي" (1) وعليه طالب بالعودة إلى طريق الإسلام " طريق محمد" (2).

إن الخليط الفكري الذي كونه محمود محمد طه خليط غير متجانس إذ انه وضع في سلة واحدة المعطيات الفكرية الإسلامية والرأسمالية والاشتراكية والليبرالية في محاولة منه للتوفيق بين الأصول الشرعية وتيار الحداثة الغربية (شرقية وغربية) الأمر الذي أوقعه في اضطرابات فكرية حادة دفعت خصومه لانتقاده بقسوة ومعاداته وبكل ما أوتوا من قوة، وإمكانات.

ووفق النهج السابق، استمر طه في عرض تصوراتهِ الخاصة، وقدم من خلال كتابه (الإسلام) الصادر عام 1960، الذي عد في أدبيات الحزب الجمهوري، الكتاب الأم للدعوة الإسلامية الجديدة التي يدعو لها. ومن خلاله، طرح رؤى طالما تكررت كثيراً في كتاباته اللاحقة، وطالما ردها الإخوان الجمهوريون في بياناتهم، لتعكس قناعات تامة بأن هذه النظريات قاصرة وغير قادرة - من وجهة نظره - على ملئ الفراغ الكبير الذي أحدثه غياب الإسلام الشمولي الحضاري والفكري والسياسي عن الساحة العالمية والسبب في ذلك " يعود لمدى الخلاف بين تقدم العلم التجريبي وتخلف الأخلاق البشرية" (3).

وفي كتابه الموسوم (رسالة الصلاة) الصادر عام 1966، وضح الدور الرئيس الذي يمكن أن يلعبه الإسلام دولياً، " لكي يكون الكتلة الثالثة التي تستطيع أن تستقطب الصراع [المذهبي] في العالم لمصلحتها". والأساس في هذه الفكرة قائم على أن الإسلام ظهر في ارض " مجدبة ومتخلفة بين كتلتين حضاريتين الكتلة الشرقية (الحضارة الفارسية) والكتلة الغربية (الحضارة الرومانية)، فاستطاع الإسلام ككتلة ثالثة أن يصفى بسرعة الكتلتين السابقتين، وطوى تراثهما تحت

(1) محمود محمد طه، قل هذا سييلي، ط3، أم درمان، 1976، ص 3 وما بعدها، نقلا عن موقع الجمهوري.

(2) محمود محمد طه، طريق محمد، أم درمان، 1966، ص 3، 5، 7، نقلا عن موقع الفكر الجمهوري.

(3) محمود محمد طه، الإسلام، أم درمان، 1960، ص 4 وما بعدها.

جناحيه". والتأريخ اليوم – بحسب ما يرى – يعيد نفسه، وإن اختلفت الصورة، وتقوم هذه الطروحات على أساس الدعوة لإعادة" انبعاث الثورة الإسلامية ثانية". إلا أن هذه الثورة" لا تقوم على أساس. . إسلام الأزهر. . ولا على أساس إسلام القضاة الشرعيين. . وجوهر الأمر يتم. . بيعت لا اله إلا الله جديدة. . . ويكون الإنسان مسؤولاً أمام الله وأمام الجميع" (1).

على هدي هذا الفهم أيضاً، وجه محمود محمد طه فيما بعد نقداً قوياً لادعاء دعوة (الحياد الإيجابي) التي تبناها الزعماء جواهر لال نهرو وجوزيف بروز تيتو وجمال عبد الناصر في مؤتمر عدم الانحياز المعقود في باندونك بإندونيسيا عام 1955، وعدّها" خديعة للشعوب وابتعاداً عن الاتجاه الجاد. . وذلك لان الحياد بين الكتلتين يستحيل تحقيقه بغير [مذهبية] تعصم عن الانحياز، وتصفى في نهاية الأمر الكتلتين التقليديتين، وما كان دعاة الحياد أولئك يملكون هذه المذهبية" بحسب رأيه. ووفقاً لذلك رشح الإسلام لبعث المدنية الجديدة، وحاول أن يعطي نموذج هذه المدنية من خلال محاولته تطبيقها على أسس (الفكرة الجمهورية) في السودان، ومن ثم يمكن فيما بعد تعميم هذه التجربة في العالم اجمع (2).

وكان لمحمود محمد طه، موقفه الواضح في ذلك الوقت من مسألة الصراع (العربي – الإسرائيلي) على خلفية نكسة حزيران 1967، ودعا إلى تطبيع العلاقات مع (إسرائيل). وتوقع تسابق الحكام العرب إليها فيما بعد، لخطب ودها وتحقيق السلام معها. وقد صدقت الأيام تكهناته هذه فيما بعد، وقال كذلك" [إسرائيل] ليست هي مشكلة العرب، فمشكلة العرب، مشكلة داخلية ينبغي على العرب أن يصلحوا أحوالهم بنهضة دينية تعيد لهم مجدهم، وفي تلك اللحظة (إسرائيل) لن تكون

(1) محمود محمد طه، رسالة الصلاة، أم درمان، 1966، ص ص 2، 7، 9 نقلا عن موقع الفكر الجمهوري.

(2) محمود محمد طه، الحزب الجمهوري على حوادث الساعة، أم درمان، 1958، ص ص 2-8، نقلا عن الفكر الجمهوري.

مشكلة 00 إذا رفض العرب مهادنة (إسرائيل) معنى ذلك أنهم سيدخلون الحرب، ولكنها ستكون حرباً ضد أمريكا والغرب" (1).

ولتوضيح وجهة نظره هذه، اصدر كتابه الموسوم "التحدي الذي يواجه العرب" الصادر في أيلول 1967، حاول من خلاله توضيح وجهة نظره حول خطأ توجه العرب نحو الاتحاد السوفيتي السابق في صراعهم مع (إسرائيل) والغرب وقال: "أن العرب قد ساروا في سياسة خاطئة منذ زمن طويل. . وقد آن لهم أن يرجعوا عن هذا الطريق قبل فوات الأوان" وعليهم أن يتوجهوا نحو الغرب، ولا يعني ذلك "الإذعان والتخاذل وان عليهم أن يفهموا أن عقدة المشكلة تتعلق بطبيعة العلاقة العربية الغربية". كما دعا في كتابه هذا إلى ضرورة النأي عن "ميدان الحرب الباردة الدائرة آنذاك بين الغرب والشرق" (2).

ولغرض تفصيل ذلك أكثر، اصدر كتابه (مشكلة الشرق الأوسط) في تشرين الأول 1967 أي بعد شهر من صدور كتابه الأول. ومن ابرز ما جاء فيه دعوته العرب للاعتراف (بإسرائيل) وعدّ ذلك من مصلحة العرب وبهذا الصدد قال: "كان الإيدان باعتراف العرب (بإسرائيل) بالنسبة (لإسرائيل) من أعز أمانيها. . وهي في سبيل هذا الاعتراف يمكن أن تساوم الى حدود بعيدة. . ولكن العرب يرفضون هذا الاعتراف. . وهو إن أردت الدقة لا يرتضونه إلا شكلاً ولا يرتضونه إلا قولاً، ولكنهم مضموناً وعملاً لا يرتضونه وهذا من اشد الأمور مدعاة للأسف، وهو في الوقت نفسه من أولى الدلائل على جهل القيادات العربية وقلة فهمها. . وذلك لان (إسرائيل) في مرحلة الإصرار على عدم الاعتراف بها قد تفوقت ولا تزال تتفوق عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً. . وهي ستنتال الاعتراف بها فيما بعد أن تقوت وبعد أن يكون العرب كما هو واضح الآن قد قدموه على أقساط، بعد أن فقدوا

(1) جمال الدين حسين، "المرشد العام للجمهوريين للوادي"، مجلة الوادي، القاهرة - الخرطوم، العدد 47، السنة الرابعة، آذار 1983. ص 10 وما بعدها.

(2) محمود محمد طه، التحدي الذي يواجه العرب، أم درمان، 1967، ص 1-37، نقلا عن موقع الفكر الجمهوري.

المساومة التي كان بالإمكان الحصول عليها. فتحرز (إسرائيل) اعتراف العرب بها من دون أن يجني العرب من (إسرائيل) شيئاً من جراء هذا الاعتراف" (1). وعلى الرغم من تحفظنا على الطروحات السابقة، فإن محمود محمد طه كان من السابقين في هذا الطرح والذي أثبتت الأيام فيما بعد صحة توقعاته، ولاسيما في مسعى القادة العرب لتطبيع العلاقات وتقديم التنازلات من دون أن يحصلوا على شيء من (إسرائيل). وفي السياق التاريخي، كانت طروحاته هذه مدعاة لإثارة العديد من المشاكل داخليا وخارجيا، ولاسيما أن السلطة آنذاك كانت تسعى لعقد مؤتمر للقادة العرب في الخرطوم في آب 1967، الذي عرف تاريخياً بمؤتمر اللاتصالات الثلاث. الذي عارض فيه القادة العرب أي شكل من أشكال التفاوض والتصالح والاعتراف مع (إسرائيل) (2).

ولابد من الإشارة هنا إلى موقفه المؤيد لاتفاقية كامب ديفيد المعقودة بين مصر و (إسرائيل) في 17 أيلول 1978، ومعاهدة السلام بين مصر و (إسرائيل) في 26 آذار 1979، وقد علق عليها بقوله: " عندما جاء [السادات بشجاعته الذهنية والفكرية] وزار القدس ودعا للسلام أيدناه وقلنا على العرب أن لا يضيعوا فرصة السلام. . كامب ديفيد هي الحل 00 الصراع المستمر دفعنا لفتح بلادنا للروس،" حيث عارض هذا التوجه، وعدّ دعمهم ومواقفهم المؤيدة للعرب لا تصب إلا " في خدمة مصالحهم" (3). ولاسيما أن نكسة حزيران أرغمت الكثير من الأنظمة العربية ومنها السودان إلى الاعتماد المنفرد والعاجل على الاتحاد

(1) محمود محمد طه، مشكلة الشرق الأوسط، أم درمان، 1967، ص، 3، 5، 9، نقلا عن موقع الفكر الجمهوري.

(2) للتفاصيل عن هذا المؤتمر. ينظر: - يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، بيروت، 1971، ص 285-291؛ محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط2، القاهرة، 1985، ص ص 128-138.

(3) للتفاصيل عن هذه الاتفاقية ونصها الكامل ينظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، من الصراع المختوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1986، ص ص 59-84 و ص 137-163.

السوفيتي السابق من أجل أمنها⁽¹⁾. وهو بتصريحاته هذه، يقدم دعوة صريحة للإذعان لمخططات الغرب الاستعمارية والاستسلامية في المنطقة. وفي كتابه الموسوم (الرسالة الثانية من الإسلام)⁽²⁾، والصادر في عام 1967 أيضاً، لخص دعوته الإسلامية الجديدة بالتأكيد على أن الإسلام "في مستواه العلمي... يلتقي مع جميع الأديان، وحيث تنتهي العقيدة إلى التفرقة بين الناس على قاعدة (كل حزب بما لديهم فرحون)". وفي كتابه هذا يقسم رسالة الإسلام إلى أصول وفروع والأصول - حسب وجهة نظره - هي "القرآن المكي، والفروع القرآن المدني"⁽³⁾.

يستمر محمود محمد طه في تبيان وجهة نظره في التأكيد على أن دعوته الإسلامية الجديدة، تدعو للعودة إلى بعث آيات الأصول التي نزلت في مكة ولم يبق عليها تشريع عام - بحسب وجهة نظره - وإنما "عمل بها النبي (صلى الله عليه وسلم) في خاصة نفسه، وقد بلغها مجملة وترك تفاصيلها إلى يوم يأذن الله فيه" وعُد مرحلة دعوته للفكر الجمهوري ذلك اليوم، ومن خلال الدعوة لفتح باب الاجتهاد المطلق الذي، "يتلاءم وطبيعة المجتمع السوداني وبما لا يتقاطع مع تطورات العصر".

إن هذه التصورات في حقيقتها تتقاطع مع حقيقة الدعوة الإسلامية التي جاءت - وكما هو معروف - متسلسلة في طروحاتها ومحاولة لإعادة تقسيم الآيات المكية والآيات المدنية تأتي في إطار - كما يبدو - محاولته للدعوة بالعودة إلى الشريعة الإسلامية في مراحلها الأولى (المكية) تحقيقاً للمراحل الثانية (المدنية)

(1) غسان سلامة (وآخرون)، السياسة الأمريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 64.

(2) إرتا الباحث التركيز على الجانب السياسي أكثر من الجانب العقائدي في استعراض أفكار ومواقف محمود محمد طه فيما يخص الموقف من الشريعة والاجتهاد، مع الإشارة الموجزة قدر تعلق الأمر بموضوع البحث.

(3) محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، أم درمان، الصفحات، 3، 7، 9 وما بعدها، نقلا عن موقع الفكر الجمهوري.

منها، على اعتبار الآيات المكية، آيات الدعوة بالحسنى والأتباع والحرية على قاعدة (لكم دينكم ولي دين)، في محاولة منه، وكما يظهر – لإقامة تيار ديني سياسي وسطي بين التيارات الطائفية والسلفية القوية آنذاك⁽¹⁾.

في الحقيقة أثار كتاب (الرسالة الثانية) جدلاً واسعاً ولا يزال بين أوساط السياسيين والمفكرين وعلماء الدين في السودان وخارجه. لما تضمنه من طروحات، حتى عده بعضهم خروجاً ومروقاً على الدين، ولاسيما زعماء الأحزاب الطائفية والإخوان المسلمين الذين وجدوا في دعواته هذه خطورة كبيرة في مسيرة الفكر الإسلامي السياسي، يدفعهم إلى ذلك الاعتقاد، مواقف محمود محمد طه، خصوصاً في دعواته للتجديد وفتح باب الاجتهاد والتأكيد على وجود رسالة ثانية للإسلام لم تطبق – من وجهة نظره – بصورة جيدة لحد الآن⁽²⁾. فاعتبرت أفكاره التجديدية هذه "أفكاراً جمهورية ليبرالية خارجة عن أصول الدين، ورّموه بالزندقة والدجل واتهموه بالردة عن الإسلام"⁽³⁾. وأحيل على إثرها إلى المحاكم الشرعية في عام 1968، التي عدته مرتداً عن الدين الإسلامي، وقامت بمصادرة أملاكه وتطبيق زوجته عنه⁽⁴⁾.

في المقابل، لاقت طروحاته السابقة قبولاً لدى بعض القوى السياسية ولاسيما الأقليات والقوميات السودانية غير المسلمة، إذ وجد فيها هؤلاء مفتاحاً لحل مشكلة الوحدة الوطنية، وصراع الشمال – والجنوب في السودان. وقال بعضهم "لو قدر لمحمود محمد طه التوفيق في توطيد منظوره حول المنهج الإسلامي كدليل ومرشد للتطورات السياسية في الدولة، لتوفر مناخاً للمساواة بين الناس، والإقرار بالمبادئ

(1) صدر هذا الكتاب عام 1967 في ظل الحكم المدني الثاني الذي سيطرت عليه الأحزاب التي يدعوها بالطائفية والاتحادي الديمقراطي، إلى جانب ظهور الجبهة الإسلامية (الإخوان المسلمين) ذات النفوذ المتنامي في السودان آنذاك.

(2) كرار، المصدر السابق.

(3) الإخوان الجمهوريون، الإخوان الجمهوريون في جريدة الأهرام المصرية، ط2، أم درمان، 1976، ص 5 وما بعدها.

(4) سنتحدث عن ذلك لاحقاً.

الديمقراطية. وكان بوسعه كذلك التشجيع لخلق تصور جديد للوطن, بنيل احترام الشماليين والجنوبيين على السواء" (1), وبذلك إقرار بان هناك استعداد من قبل بعض أبناء الجنوب للقبول بأن تكون المبادئ الإسلامية هي السائدة والمرجعية الرسمية في الدولة, على أن تكون هذه المبادئ أقرب للنهج الجمهوري, منها لنهج الجبهة الإسلامية القومية الأصولية في السودان (2).

إن تكرار الطروحات السابقة _ وكما يبدو _ يأتي في إطار محاولته بناء أو تأسيس إطار نظري جديد من خلاله المزوجة بين مبادئ الإسلام المتأصلة والمتجذرة بين شريحة كبيرة من المجتمع السوداني, والمبادئ والأفكار الحديثة والمعاصرة (الغربية والشرقية) الطارئة عليه تتجاوز التنوع العرقي والطائفي وتحاول سحب البساط من تحت أقدام التيارات القومية والدينية الناشئة آنذاك. التي يحاول كل منها نشر دعوته وفرض سيطرته على الساحة السياسية والعسكرية في السودان آنذاك (3).

جهده ونشاطه السياسي :

لم يرق نشاط محمود محمد طه وجهده السياسي إلى ما وصل إليه الكثير من السياسيين السودانيين أمثال محمد احمد محبوب, وإسماعيل الأزهرى والصادق المهدي وغيرهم, ممن تركوا إسهامات كبيرة وبصمات واضحة في مسيرة التطور السياسي في السودان داخليا وخارجيا, ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم توفر الفرصة المواتية للبروز أو المنافسة لمثل هؤلاء الشخصيات الذين كانوا يتمتعون بقاعدة جماهيرية عريضة من المساندة والتأكيد بالقياس إليه.

(1) عبد الرؤوف محمد آدم, الدولة والمجتمع في السودان, نظرة استقرائية, دار الحكمة, لندن, 1997, ص ص 88-89.

(2) آدم, المصدر السابق, ص 89.

(3) للتفاصيل عن الصراعات السياسية في السودان آنذاك ينظر : سرحان غلام حسين, التطورات السياسية في السودان 1956 - 1964, أطروحة دكتوراه غير منشورة, معهد الدراسات القومية والاشتراكية, الجامعة المستنصرية, بغداد, 1996, ص ص 28-129 .

وعلى الرغم من ذلك، ترك محمود محمد طه في نظر بعض أطراف المعارضة، أثراً بارزاً ومهماً في ميدان المعارضة السياسية للأنظمة السودانية المتعاقبة، من خلال إصراره على نشر الدعوة والفكرة التي يؤمن بها والاستفادة منها في توجيه النقد والمعارضة لهذه الأنظمة، بعقده الندوات، وتنظيمه التجمعات والتظاهرات، وإصداره النشرات والكتب والبيانات المختلفة، ولاسيما في أثناء مرحلة الحكم المدني الأول (1956-1958) والحكم المدني الثاني (1964-1969) (1). ولعل السبب في ذلك يعود إلى معارضته الأحزاب والقيادات المسيطرة على السلطة له عقائدياً وفكرياً.

في الواقع أن خلافه مع تيارات أحزاب السلطة بدأ قبل الاستقلال، من خلال الدعوة إلى تبني النظام الجمهوري ونبذ الطائفية والدعوة لاتخاذ موقف واضح من مسألة العلاقة مع مصر والإدارة البريطانية – كما أشرنا سابقاً – وتبلور هذا الخلاف أكثر بوصول الأحزاب التقليدية الأمة والوطني الاتحادي إلى السلطة بعد الاستقلال ومحاولة هذين الحزبين الاستئثار بالسلطة على حساب القوى السياسية الأخرى، ولعل في موقفه المعارض في لجنة إعادة الدستور ومن ثم الاستقالة منها خير دليل على ذلك (2).

ومما يلاحظ وعبر النشرات والإصدارات، بوسع الباحث أن يتلمس بوضوح طبيعة وأبعاد الخلاف الفكري والعقائدي بينه وبين قيادات هذه الأحزاب، بعد أن شكل بندوقاته وتجمعاته وإصداراته – كما يبدو – صوتاً معارضاً قوياً للسلطة كان

(1) عرف الحكم المدني الأول بالديمقراطية الأولى في السودان. والتي بدأت منذ حصوله على الاستقلال وحتى وقوع الانقلاب العسكري الأول في عام 1958. وبدأ الحكم المدني الثاني على إثر الثورة الشعبية في عام 1964 واستمر حتى قيام الانقلاب العسكري الثاني في أيار 1969. وعرفت هذه الفترة بالديمقراطية الثانية. للتفاصيل ينظر: إبراهيم حمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، لا مطبعة، القاهرة، 1970، ص 73-517.

(2) للتفاصيل عن هذه المرحلة من تاريخ السودان ينظر: النجم، المصدر السابق، ص 115-

يجب إسكاته⁽¹⁾. إلا أن ما حال بينه وبينهم وقوع انقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17 تشرين الثاني 1958، الذي أطاح بالحكم المدني الأول الذي تزعمته هذه الأحزاب⁽²⁾.

الموقف من انقلاب الفريق عبود 1958 :

توسم محمود محمد طه وأتباعه بسلطة قائد الانقلاب العسكري لعام 1958 الفريق إبراهيم عبود الذي توسم به خيراً، وبدأ يحاول عرض أفكاره وأراؤه السياسية عليهم، فأرسل خطاباً مطولاً للفريق عبود يهنؤه فيه ويعرض عليه الفكر الجمهوري من خلال كتابه (أسس دستور السودان) الذي أرفق نسخة منه مع خطابه هذا، وفيه دعوة واضحة للعسكر لتبني النظام الجمهوري الديمقراطي الفيدرالي أساساً لخلاص البلاد واستقرارها، إلا إنه لم يتلق رداً مشجعاً منهم⁽³⁾. ومع ذلك فقد وجد في ظل سلطة الانقلاب فرصة أو مساحة واسعة من الحرية السياسية له ولحزبه لنشر أفكاره ومعتقداته في صفوف الشباب السوداني، وعلى الرغم من أن أدبيات الحزب تشير إلى وجود إقبال على حزبهم⁽⁴⁾، إلا أن واقع الحال يشير إلى محدودية هذا النشاط واقتصاره على فئات محدودة العدد منهم، ومع ذلك فقد اقلق هذا النشاط بعض المقربين من قادة الانقلاب، وبدأ هؤلاء يؤلبون السلطة عليه للحد من نشاطه وإيقاف إصداراته السياسية والدينية⁽⁵⁾.

(1) الموسوعة الحرة، محمود محمد طه، موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، على شبكة

المعلوماتية (الانترنت)، [www. ar. Wikipedia. org](http://www.ar.Wikipedia.org)

(2) تحركت بعض القطعات العسكرية السودانية بقيادة الفريق إبراهيم عبود للإطاحة بالحكم المدني الأول في 17 تشرين الثاني 1958 واستمر بالسلطة إلى تشرين أول 1964. للتفاصيل عن ظروف وملابسات الانقلاب ينظر: محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان، المطبعة العسكرية، الأبيض، 1988. ص 20 وما بعدها؛ سرحان المصدر السابق، ص 130-145.

(3) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق 000، ص 10 وما بعدها.

(4) الموسوعة الحرة، المصدر السابق؛ الخفاجي، المصدر السابق.

(5) سيرة الأستاذ محمود 000، المصدر السابق، ص 3 - وما بعدها.

الحكم المدني الثاني 1964-1969 :

عقب انتهاء الحكم العسكري الأول على اثر الثورة الشعبية التي اندلعت في السودان في تشرين أول 1964، دخل محمود محمد طه والحزب الجمهوري مرحلة سياسية جديدة، وطوراً آخر من أطوار المعارضة للسلطة والقوى السياسية المؤلفة لها. وفي هذه المرحلة دخل إلى جانب القوى المناهضة له ولجذبه ومبادئه فئة جديدة، تمثلت بالإخوان المسلمين أو ما عرف بالجبهة الإسلامية⁽¹⁾، والتي عارضت بشدة طروحاته الخاصة بالرسالة الثانية للإسلام ونسخ القرآن، واعتبرته وفكره من الفرق المارقة عن الإسلام كالبهائية والقاديانية وغيرها. ولذا نجد خلال هذه الفترة الكثير من البيانات والمنشورات والإصدارات التي يحاول فيها محمود محمد طه ورفاقه الدفاع عن أنفسهم من خلالها مهاجمة خصومهم⁽²⁾.

لعل من أكثر الأمور التي أثارت جدلاً واسعاً بين القوى السياسية السودانية المختلفة، ومنها محمود محمد طه وحزبه الذي غير اسمه إلى (الإخوان الجمهوريون)⁽³⁾ آنذاك، المسألة المتعلقة بتعديل دستور السودان الصادر في عام 1956 ليتمكن إسماعيل الأزهري من أن يصبح الرئيس الدائم لمجلس السيادة، بدلاً من الرئاسة الدورية التي كان معمول بها في السودان. ويأتي ذلك في إطار الاتفاق بين قادة حزبي الأمة والوطني الاتحادي على اقتسام السلطة⁽⁴⁾.

برزت حدة هذه التناقضات بينه وبين القوى المعارضة له في أواخر عام 1968 حيث اشتد الجدل آنذاك حول الديمقراطية وحرية الفكر وتعديل دستور السودان.

(1) تشكلت الجبهة من مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية بقيادة الإخوان المسلمين السودانيون. للتفاصيل ينظر: الأمين الحاج محمد أحمد، الحركة الإسلامية في السودان، مركز الصف الإلكتروني، الخرطوم، 1994، ص 11 وما بعدها.

(2) للتفاصيل ينظر: موقع الفكر الجمهوري، معالم علم الطريق، المصدر السابق، ص 3 وما بعدها.

(3) إن هذه التسمية لا صلة لها بحركة الإخوان المسلمين المعروفة التي تأسست في مصر في ثلاثينات القرن العشرين.

(4) للتفاصيل ينظر: حاج موسى، المصدر السابق، ص 405 وما بعدها.

واشتد على أثرها الصراع بين الأحزاب التقليدية والجمهوية الإسلامية وبين الحزب الشيوعي، الذي انتهى بطرد نوابه من البرلمان وحله ومطاردة عناصره في النقابات العمالية⁽¹⁾. فتصدى لها محمود محمد طه معارضاً لهذه الإجراءات ولاستغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية. كما برز ناشطاً في مؤتمر الدعوة للديمقراطية الذي عقد آنذاك بالخرطوم، ومن أشد الناقمين والنايدين للطائفية وسياستها ومما اسماه: "بالهوس الديني والظلمية المدفوعة من الإخوان المسلمين في السودان"⁽²⁾.

ترتب على موقفه المعارض هذا، ردود أفعال قوية من قادة الأحزاب التقليدية ومن قادة الإخوان المسلمين، الذين رفع بعضهم _ كما سبقت الإشارة _ دعوى قضائية ضده في محكمة الأحوال الشخصية (المحكمة الشرعية) تتهم محمود محمد طه بالردة وبعد عدة جلسات حكمت المحكمة عليه غيابياً بردته عن الدين الإسلامي وأمرت بتطبيق زوجته منه، ودعت إلى حل الحزب الجمهوري (الإخوان الجمهوري) وإغلاق دوره ومصادرة ممتلكاته في الوقت الذي تجاهل فيه محمود محمد طه المحكمة والحكم الصادر عنها، مضمناً موقفه هذا الاحتجاج على صحة الدعوة المقامة ضده آنذاك ومدى قانونيتها⁽³⁾.

موقفه من انقلاب أيار/ مايو 1969 :

حُل حزب الإخوان الجمهوريين في عام 1969 مع ما حُلَّ من الأحزاب والجمعيات السياسية، على اثر انقلاب 25 أيار/ مايو 1969 بقيادة الرئيس جعفر نميري، والملاحظ على نشاط محمود محمد طه انه جاء في أول عهد الحكم العسكري الثاني متوافقاً ومؤيداً لها. إذ رأى فيه نظاماً مرحلياً يعد الأفضل بين بدائله المفروضة على الساحة السياسية السودانية، ولاسيما بعد توجيهه ضربة قاصمة ضد

(1) واجه الحزب الشيوعي معارضة قوية من قبل الأحزاب التقليدية والإخوان المسلمين داخل البرلمان وخارجه. كان من أبرز نتائجها طرد نوابه من مجلس النواب السوداني عام 1968، للتفاصيل ينظر: حاج موسى، المصدر السابق، ص 454-517.

(2) الإخوان الجمهوريين، معالم على الطريق 000 ص 6-8.

(3) محمد محمود طه، بيننا وبين محكمة الردة، أم درمان، 1969. ص 3 وما بعدها.

خصومه من زعماء الأحزاب التقليدية والجبهة الإسلامية بعد أحداث جزيرة أبا عام 1970، حين ضرب الأنصار في عقر دارهم. كما وجهت على أثرها أيضا ضربة قوية ضد قيادات الجبهة الإسلامية، والذين هرب قسم كبير منهم خارج السودان⁽¹⁾. ومع أن محمود محمد طه وجماعته لم يتقلدوا أية مناصب حكومية في عهد الحكم العسكري الثاني. إلا انه استغل الفرصة في الدعوة لأفكاره ومنطلقاته السياسية، هذا النشاط الذي غضت حكومة الرئيس نميري الطرف عنه آنذاك – كما يبدو – لمساندة محمود محمد طه ورفاقه لها وإعلانه الاستعداد للاندماج في حزب الاتحاد الاشتراكي الذي أسسه الرئيس نميري⁽²⁾. إلا انه سرعان ما تعرض ومجموعة من رفاقه للاعتقال على خلفية إصدار الإخوان الجمهوريين الذين يقودهم كتابهم الموسوم (اسمهم الوهابية وليس اسمهم أنصار الإسلام)، الصادر في تشرين الثاني 1976، الذي هاجم فيه نظام الحكم في المملكة العربية السعودية والدعوة السلفية فيها. اثر تزايد نشاط هذه الدعوة في السودان وتعرض قادتها له ولأفكاره بالاعتراض والانتقاد الشديدين. كما حاول في كتابه هذا تقديم صورة سيئة لهذه الدعوة في السودان⁽³⁾، وأعقب ذلك إصدار كتاباً آخر بعنوان (انتهازية الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب)، في حزيران 1980، عدهم يمارسون نوعاً من " الكذب والغش والخديعة باستغلال حب الشعب السوداني الفطري

(1) للتفاصيل ينظر: محمد محمد أحمد كرار، الحركة الوطنية والصراع مع مايو، دار الفكر، الخرطوم، 1985. ص 16- وما بعدها.

(2) عمر السيد، هاشم بلول، "الجامعة تتفرد بأخر حديث صحفي"، صحيفة الجامعة، الخرطوم، 4 كانون الثاني 1985.

(3) الإخوان الجمهوريون، اسمهم الوهابية وليس اسمهم أنصار الإسلام، أم درمان، 1976،

صفحات متعددة، موقع الفكر الجمهوري.

للدين لكي يزيفوا إرادته ويظللوا جماهيريته ليتسلقوا على حسابيه إلى السلطة" حسب زعمه (1).

كان صدور هذا الكتاب - وكما يبدو - بمثابة بداية النهاية لمحمود محمد طه وحزب الإخوان الجمهوريين، إذ دخلت دعوته في مرحلة الافتراق عن نظام الحكم في السودان، الذي بدأ منذ أواخر السبعينات بالاتجاه نحو الجبهة الإسلامية (الإخوان المسلمين)، وأفكارهم السلفية في السودان، وهو اتجاه يتقاطع كثيراً مع دعوة محمود محمد طه وأفكاره، ولاسيما تلك المتعلقة بالرسالة الثانية للإسلام. وعليه استمر في مهاجمة الإخوان المسلمين والمؤيدين لها في التجمعات والأندية الطلابية، ولعل من ابرز ما صدر عن حزب الإخوان الجمهوريين الذي يقوده بخصوص ذلك، الكتاب المعنون (الإخوان المسلمون والبطولات الزائفة والطلاب الجدد) (2)، هاجم فيه وبشدة مسعى الجبهة الإسلامية لنشر مبادئها في صفوف الطلبة ومساعدتهم من خلال ذلك للسيطرة على اتحاد الطلبة في الجامعات والمدارس في السودان، ومع انه أكد في كتابه هذا، على الجانب العقائدي الديني، إلا انه وظف هذا الجانب لخدمة أغراض سياسية، ومن ذلك قوله: "هاهم الإخوان يستغلون قضاياهم لتحقيق مآربهم ليصلوا الى الاتحاد ويأسم الإسلام" (3).

(1) الإخوان الجمهوريون، انتهازية الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب. الخرطوم،

1980، ص 5 وما بعدها، موقع الفكر الجمهوري .

(2) الإخوان الجمهوريون، الإخوان المسلمون والبطولات الزائفة والطلاب الجدد، الخرطوم،

1981. ص 2 وما بعدها، موقع الفكر الجمهوري.

(3) تعرض الإخوان الجمهوريون كذلك لحزب الأمة وقياداته بالنقد، باعتباره حزباً طائفياً ناصبته

العداء منذ تأسيس حزبه، ولعل من ابرز هذه الانتقادات، تلك التي ضمنها في كتابه المعنون

(هذا هو الصادق المهدي) والصادر عام 1982 والذي عد فيه الصادق المهدي وجماعته

(أصحاب هوى). للتفاصيل ينظر: الإخوان الجمهوريون، هذا هو الصادق المهدي، الخرطوم،

1982. صفحات متعددة.

ترتب على الموقف السابق - وكما يبدو - ظهور محور مقرب من السلطة يتمتع بالنفوذ والإعلام والقوة والقاعدة العريضة وهو يعارض بكل طاقاته وقنواته أفكار محمود محمد طه وجماعته وبشتى الوسائل والطرق، إلى جانب تمكن بعض قيادات الإخوان من التقرب من الرئيس جعفر نميري والتأثير عليه في اتخاذ القرارات المهمة، وكان في مقدمة هؤلاء د. حسن الترابي؛ الذي يعد الواضع الحقيقي لقوانين تطبيق الشريعة الإسلامية الصادرة في أيلول والمعروفة (بقوانين سبتمبر الإسلامية) المثيرة للجدل في حينها، التي أشرت تحول الرئيس جعفر نميري نحو الأسلمة وفق الاتجاه السلفي الذي تؤمن به جماعة الجبهة الإسلامية في السودان⁽¹⁾، وما صاحبها من المواقف المتشددة ضد أفكار محمود محمد طه الدينية والسياسية باعتبارها - حسب وجهة نظرهم - أفكاراً تتعارض مع الشريعة الإسلامية وأحكام القرآن الكريم ونظام الحكم في السودان⁽²⁾.

على ضوء المواقف السابقة، أضى محمود محمد طه في موقف صعب، ويات النظام - كما يبدو - بتصعيد أخطاء وهفوات وزلات الرجل، التي قدمها بكل سهولة ويسر، عندما أقدم على مهاجمة عمر محمد الطيب نائب الرئيس نميري ومدير جهاز الأمن السوداني، اثر إصدار الإخوان الجمهوريون بقيادته كتابهم الموسوم (الهوس الديني يثير الفتنة ليصل إلى السلطة) في أيار 1983. حين تعرض فيه لهذا المسؤول بالنقد والتقريع على خلفية سماحه لأحد الخطباء المصريين المحسوبين على الإخوان المسلمين واسمه الشيخ محمد نجيب المطيعي، كان يعمل آنذاك أستاذاً في جامعة أم درمان، بمهاجمة محمود محمد طه والإخوان الجمهوريين علناً من على منبر (مسجد التقى) الذي أنشأه عمر محمد الطيب نائب الرئيس السوداني.

(1) للتفاصيل عن هذه القوانين وتأثيراتها وتأثيرات الدكتور حسن الترابي ينظر: حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، 1991، ص 24 وما بعدها؛ حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان 1969-1985، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، 1990. ص 83 وما بعدها.

(2) موقع الفكر الجمهوري، المصدر السابق.

وفي هذا الكتاب، صب محمود محمد طه ورفاقه الإخوان الجمهوريون جام غضبهم على الإخوان المسلمين وعلى شخص عمر الطيب (نائب الرئيس) الذي اتهموه بإثارة "الهوس الديني والفتنة الطائفية داخل المجتمع السوداني، مما يعرض الوحدة الوطنية للخطر. . بهدف إقامة دولة الهوس الديني في السودان" (1). فما كان من السلطة إلا أن قامت باعتقاله وخمسين من رفاقه في أوائل حزيران 1983، وتم تقديمهم للمحاكمة، فحكمت عليه بالسجن لمدة عام ونصف، خرج بعدها في 19 كانون أول 1984، وهو اشد إصراراً وتمسكاً - وكما يبدو - بأفكاره ومبادئه ومواقفه المعارضة للسلطة والأطراف الفاعلة والمقربة منها. وغدا هذا الموقف أكثر وضوحاً اثر صدور قوانين الشريعة الإسلامية، حيث انبرى محمود محمد طه مهاجماً لها وبشكل علني من خلال الاجتماعات والندوات، وكذلك من خلال البيان الذي أصدره في 25 كانون أول 1984، والمعنون (هذا أو الطوفان!) (2). ومما جاء فيه: "جاءت قوانين سبتمبر 1983 فشوهت الإسلام، فهذه القوانين مخالفة للشريعة ومخالفة للدين، هذه القوانين قد هددت وحدة البلاد وقسمت هذا الشعب في الشمال والجنوب، وذلك بما أثارته من حساسية دينية". كما طالب في البيان ذاته بإلغاء قوانين الشريعة، ويحقن الدماء في الجنوب، واللجوء إلى الحل السياسي والسلمي بدل الحل العسكري. وطالب أيضاً بإقامة فرق التوعية والتربية للشعب حتى ينبعث فيه الإسلام. وفي ختام البيان أكد على أن ما يجري في السودان في ظل هذه القوانين سيفضي إلى مزيد من "الهوس الديني والتفكير الديني المتخلف. منها لا يورثان هذا الشعب إلا الفتنة الدينية والحرب الأهلية". وأوضح محمود طه وأتباعه أنهم ليسوا ضد الحدود الإسلامية ولكنهم ضد إخراجها من محتواها وهم يرون أن "التربية يجب أن تسبق القانون، وكذلك توفير العيش والمناخ الديمقراطي" (3).

(1) الإخوان الجمهوريون، الهوس الديني يثير الفتنة ليصل إلى السلطة، الخرطوم، 1983. ص 3 وما بعدها.

(2) اصدر محمود محمد طه والإخوان الجمهوريون أكثر من 83 بياناً ومنشوراً حول هذه القوانين كان أشهرها المنشور أعلاه.

(3) انظر نص البيان على موقع الفكر الجمهوري، المصدر السابق.

تعرض محمود محمد طه من جراء إصداره لهذا البيان وما رافقه من تظاهرات وتجمعات معادية للسلطة، للاعتقال مرة ثانية في 5 كانون الثاني 1985، وقدم للمحاكمة في محكمة أم درمان الرابعة في يوم 7 كانون الثاني من العام نفسه مع أربعة من رفاقه هم : عبد اللطيف عمر ومحمد سالم بعشر وتاج الدين عبد الرزاق وخالد بابكر حمزة. وبعد محاكمة سريعة، اصدر الحاكم حسن إبراهيم المهلاوي حكماً بالإعدام على محمود محمد طه ورفاقه بتهمة الردة عن الدين والمروق عليه والخروج على قوانين امن الدولة وإثارة الكراهية ضدها ومحاولة قلب نظام الحكم فيه، واشترط لتخفيف الحكم عنهم، إعلانهم التوبة⁽¹⁾.

ألقى محمود محمد طه في المحكمة كلمة، أبدى فيها إصراره على موقفه المعارض من قوانين الشريعة الإسلامية وقال : " أنا أعلنت رأبي مراراً في قوانين سبتمبر 1983 من أنها مخالفة للشريعة وللإسلام. . . إنها وضعت واستغلت لإرهاب الشعب. . . إنها هددت وحدة البلاد. . . وفي الكلمة ذاتها تعرض أيضاً للمحكمة بالانتقاد وعدّها غير مؤهلة فنياً، وقضاتها " ضعفوا أخلاقياً ووضعوا أنفسهم تحت سيطرة السلطة التنفيذية" وأنهى كلمته بالقول : " فاني غير مستعد للتعاون مع أي محكمة تنكرت لحرمة القضاء المستقل أن تكون أداة من أدواته في. . . والتكيل بالمعارضين السياسيين" ⁽²⁾. على أية حال، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقه ورفاقه الأربعة وأكدت ضرورة استنابته المحكومين لكي يعفى عنهم. إلا أن الحكم نفذ فقط بحق محمود محمد طه في يوم الجمعة 18 كانون الثاني 1985، وعفي عن رفاقه الأربعة بعد الإعلان عن توبتهم⁽³⁾.

أثارت المحاكمة والإعدام ردود أفعال عديدة، وأضحت آنذاك مثار جدل كبير لدى أبناء الشعب السوداني حول مشروعية هذه المحاكمة ومشروعية الأحكام الصادرة عنها. فبالإضافة إلى ترحيب أنصار الحكومة والإخوان المسلمين بالأحكام

(1) مصطفى بكري، قصة الثورة في السودان، دار عماد للطباعة، د. م. د. ت. ص ص 161-195.

(2) انظر نص الكلمة في موقع الفكر الجمهوري، المصدر السابق.

(3) بكري، المصدر السابق. ص 161 وما بعدها.

الصادرة وعدّوها أحكاماً عادلة، فقد انهار حزبه وقام أعداد كبيرة من مؤيديه بإعلان توبتهم وكفرهم بعقائدهم ومبادئهم التي كانوا يؤمنون بها، وكان من بينهم قيادات كبيرة في الحزب لعل أشهرهم عبد اللطيف عوض الكريم موسى الذي ترك صفوف الإخوان الجمهوريين وانضم إلى صفوف المؤتمر الوطني الذي يتزعمه د. حسن الترابي⁽¹⁾.

وعلى النقيض من الموقف السابق، كان هناك من اعترض على المحاكمة والأحكام الصادرة عنها واعتبرها مصادرة للحريات العامة وحرية التعبير ورفعها إلى مصاف الشهداء وعدّوا الحكم الصادر بحقه حكماً جائراً. بينما ذهب بعضهم إلى ابعده من ذلك، عندما أكد بان إقدام السلطات على اعتقاله ومحاكمته وتنفيذ حكم الإعدام فيه، كان الشرارة التي حركت الجماهير للانتفاض على حكم الرئيس جعفر نميري في نيسان 1985 وإسقاطه، 76 يوماً تحديداً من تنفيذ حكم الإعدام⁽²⁾. كما اتصل الرئيس المصري حسني مبارك بالرئيس جعفر نميري وطلب منه إلغاء الحكم والعتو عنه. في حين تحركت المعارضة السودانية في لندن لتحريك الحكومة البريطانية لاتخاذ موقف ضاغط على الحكومة السودانية. في حين وصفته الصحافة الفرنسية بـ (غاندي أفريقيا). وفي السودان أصدرت عدة هيئات منها، الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم، التي أصدرت في 10 كانون الثاني 1985، بياناً اعترضت فيه على إجراءات السلطة والمحكمة والأحكام الصادرة عنها، كما أصدرت نقابة المحامين السودانيين في 13 كانون الثاني 1985 مذكرة حول إصدار حكم الإعدام إلى الرئيس جعفر نميري تطالبه باستقلال القضاء وعدم تدخله

(1) موقع النيلين، محمود محمد طه 000 مصدر سابق.

(2) حيدر طه، الإخوان والعسكر، مركز الحضارة العربية للإعلام، القاهرة، 1993، ص 76-

في شؤونهما ترتب عليه إصدار حكم الإعدام ضد من أعلن رأيه الصريح حول قوانين الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

شهد السودان، بإعدام محمود محمد طه طي صفحة مهمة من تاريخ حزب الإخوان الجمهوري في السودان، والذي أضحى ضعيفا مهلهلاً غير قادر على التطور والتوسع. في الوقت الذي بقيت فيه أفكاره وأهدافه، على الرغم من الجدل الدائر حولها، مجرد أفكار غير قابلة للتطبيق ولا يمكن تحقيقها وهي تصطدم بجدار كبير من الرفض، ولاسيما من الأحزاب القائمة على السلطة أو القريبة منها، والتي حاولت بكل ما أوتيت من قوة احتواء وتطويق منطلقاته الفكرية. كما ظل الفكر الجمهوري مجرد فكرة مسطرة في قراطيس وكتب الإخوان الجمهوريون، أو عبر بعض مواقعهم على الشبكة العالمية (الانترنت)، ومع ذلك فقد أعيد الاعتبار لمحمود محمد طه فيما بعد، وحاولت بعض المنظمات المدنية والأحزاب السودانية تخصيص جائزة سنوية باسم (جائزة محمود محمد طه لحرية التفكير والتعبير)، التي أقرت في حفل خاص أقيم في ذكرى إعدامه في 22 كانون الثاني 2002⁽²⁾. كما بقي يحسب له انه حاول طيلة حياته المناداة بالحرية المطلقة في الفكر والإدارة والدين والاجتهاد. وحسب الرجل أنه أصبح رمزاً سودانياً لذلك.

Mahmood Mohammed Taha :

Historical study in his activity and political thinking in Sudan

Dr. Thaker Mohi al-dean

Abstract

- (1) للتفاصيل عن هذه المواقف ينظر: بكري، المصدر السابق، ص ص 161-195؛ خالد، المصدر السابق، ص ص 113-115؛ غراهام. ف. توماس، السودان موت حلم، ترجمة عمران أبو حجلة. دار الفرجاني، طرابلس، 1994، ص ص 232 - 235.
- (2) نور حمد، الذكرى 19 لإعدام محمود محمد طه في السودان، كانون الثاني 2004، نقلا عن موقع ميتران سبارينت، على شبكة المعلوماتية (الانترنت) www.mettransparent.com

Mahmood Mohammad Taha appeared among some figures who have left clear impact on Sudanese contemporary political thought. He tried to provide new lightening for the history of this thought, which created a great argument between supporter and opposition and rejection, and it was a major cause of offering his life as a price for this lightening.

The research tries to deal with the most notable of these thoughts, in an attempt to assess his activating and effort on the field thought and contemporary Sudanese politics through the following points:

- The beginnings of political awareness and the establishment of the republican party.**
- his effort and political activities.**
- renewed intellectual contributions.**